

قلق النواب .. وتأكيدات الحكومة حول مشروعات أعالي النيل !

عصام راضي



كان نواب الشعب من الاغلبية والمعارضة على مستوى المسؤولية القومية في مناقشتهم لنا بتردد، بشأن اعترام اليوبيا بمساعدة اسرائيل القامة سدود او مشروعات على النيل الازرق من شأنها التاثير على حصة مصر من مياه نهر النيل وبما يؤدي الى التاثير على الزراعة واستصلاح الاراضي والتنمية في مصر. واستطاع النواب الاربعة عشر الذين تقدموا باستلثهم للمهندس عصام راضي وزير الاشغال والموارد المائية ان يهزوا اركان قاعة المجلس لقلق على اي نقطة مياه تضيع من حصة مصر، دون ان يتدبر الامر ونعد العدة. في زمن اصبحت فيه نقطة المياه اغلى من الدم والبتروول لانها مصدر كل حياة. ولقد عكس الاعضاء في كلماتهم التي عقبوا بها على ما اعلنه وزير الاشغال والموارد المائية، تخوفهم من اي خطر يهدد دول المصب، بعد ان اذيعت معلومات بان بعض دول المنبع بمساعدات خارجية تزعم القامة سبهدد على منافع النيل، مع ان هناك الاغلبية دولية فنظم حقوق الدول المستفيدة من مياه النيل.

وقت يقول فيه الرئيس حسني مبارك رئاسة منظمة الوحدة الافريقية، ويتولى الدكتور رفعت المحجوب رئاسة اتحاد البرلمانات الافريقية، وان يكون تحركنا لصالح عدم القامة سدود او مشروعات تؤثر على حصة مصر من مياه النيل. ولقد أكد المهندس عصام راضي وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر لن تسمح بالمساس بحقوقها او بحصتها في مياه النيل، وقال ان مصر تراقب عن كثب ما يجري في اعالي النيل، ولكن حتى الان كل ما تردد عن قيام اسرائيل ببناء سدود على النيل عند منابعه في اليوبيا غير صحيح.

ولقد بلغ قلق الاعضاء حدته لدرجة ان السيدة ثريا لينة نائبة مدينة نصر اعلنت باعل صوتها انه لا يكفى ان يقول الوزير لنا اننا نتابع الموقف، ولا نريد ان نعيد مرحلة، برقيتي باريس، ! انما يجب ان نعلم ما هي الخطوات التي تمت في هذا المجال، وتساقلت قلقة.. اذا كان الوزير المسئول يقول لنا ان البنوك الدولية ترفض تمويل مثل هذه المشروعات، فما العمل اذا والقت احدي الدول الكبرى على التمويل ودم التنفيذ بالفعل !! وطلب الاعضاء الحكومة المصرية مقللة في وزير الخارجية ان تتحرك لتأمين سلامة مصر في

تضم دول حوض النيل على غرار الهيئات القائمة في دول أخرى على الأنهار المشتركة . وقال ان مصر تسعى بالطرق الدبلوماسية ليجاد صيغة للتعاون الفني في المشروعات المشتركة بين مصر والسودان واليوبيا لزيادة الاستفادة من مياه النيل لصالح الدول الثلاث خاصة وان ٨٥٪ من المياه تأتي من اليوبيا وكذلك تعمل مصر على إستقرار الأوضاع الأمنية في السودان . وأكد ان مصر متفائلة تماما لما يجرى في حوض النيل ومنابعه . وتتابع بصورة يومية ما يجرى حولنا ليس فقط للحفاظ على مواردنا المائية . بل للحفاظ ايضا على حقوقنا المكتسبة .

وقال الوزير المسئول ان تنفيذ أى مشروع يتطلب تمويلا ضخما . والمبدأ المعمول به هو الا تمنح الجهات المقرضة الممثلة في البنك الدولي والبنك الافريقي أى قروض الا بعد التفاوض مع دولتي المصعب . وبالتالي فلن تستطيع اليوبيا تنفيذ أى مشروع وتدير ما يلزمه من تمويل الا بعد ان تتأكد الجهات المقرضة ان مفاوضات قد جرت مع كل من مصر والسودان . وبعد ان يتم التأكد من عدم تأثير المشروع المقترح تنفيذها على حقوقهما .

واوضح ان ما تقوم به اسرائيل هي مشروعات في مناطق بعيدة عن منابع النيل . وقال ان مصر على علم بكل تفاصيل الدراسات التي قامت بها جهات اجنبية لتنفيذ مشروعات لزيادة الموارد المائية لاثيوبيا . ومصر ليست ضد أى دولة تسعى لتنمية مواردها المائية . ولكن على اساس الحفاظ على مواردنا المائية وحقوقنا المكتسبة . وأكد وزير الاشغال ان مصر تسعى بالطرق الدبلوماسية ليجاد صيغة للتعاون الفني بين مصر والسودان واليوبيا لزيادة الاستفادة من مياه النيل لصالح الدول الثلاث .

واشار الوزير الى ان القوانين لا تمنع أى دولة من اقامة مشروعات داخل حدودها بشرط احترام القواعد التي تنظم العلاقة بين الدول في الانتفاع بالانهار . ومن أهمها عدالة توزيع واستخدام المياه وان تمتنع الدول المنتفعة عن تحويل مجرى النهر او انشاء السدود عليه بما يؤثر على حصة دولة أخرى دون التشاور السابق والاتفاق مع هذه الدولة .

واكد المهندس عصام راضى ان مصر لن تسمح بالمسلسل بحصتها من مياه النيل التي تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب . وأشار الى انه تم الاتفاق مع السودان لاقامة هيئة